مجتمع مدينة الأكواخ في الجزائربين التهميش وثقافة الفقروآليات الاستغلال.

The shantytown community in Algeria is between marginalization, a culture of poverty, and mechanisms for .exploitation

إبراهيم توهامي	هشام بوبكر
أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضرأ
جامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة.	جامعة 20أوث 1955 سكيكدة.

ملخص:

تعالج هذه المقالة ظاهرة اجتماعية، حظيت باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية والمنهجية والمحاولات الإمبريقية، التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة متمثلة في ظاهرة الأكواخ. وفي هذا الإطار حاولنا ربط هذه الظاهرة بالبناء الاجتماعي للمدينة في سياق تطورها السوسيو – اقتصادي وذلك ضمن المنظور الشمولي لتحول وتغير هذه الظاهرة في مجتمع المدينة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدينة الأكواخ، التهميش، ثقافة الفقر، آليات الاستغلال.

Abstract:

This article sheds light on a social phenomenon, which received great attention and interest in social thought. In fact, this led to the emergence of a set of theoretical and methodological approaches along with empirical attempts, which, in turn, tried to diagnose the actual reality of this phenomenon of cottages. In this context, we have tried to link this phenomenon to the social construction of the city in the context of its socio-economic development within the holistic perspective of the transformation and change of this phenomenon in the contemporary society.

Keywords : *shantytown community, marginalization, poverty culture, exploitation mechanisms.*

مقدمة:

مجتمع مدينة الأكواخ هي ظاهرة تتشارك فيها الكثير من مجتمعات الدول النامية، نظرا للهجرة الريفية وغياب السياسات الرشيدة في الكثير من الميادين والمجالات لاسيما في المجال الزراعي. كما تؤكد العديد من الدراسات الحضرية المختصة أن النمو الديمغرافي وحركة التصنيع – استخدام التكنولوجيا الغربية-وراء انتشار ظاهرة مدن الأكواخ وتكاثرها في الدول النامية، وفي سياق متصل تذهب نفس الدراسات والبحوث إلى أن هذه الظاهرة تعيشها الأسر ذات الدخول الضعيفة، والتي لا تتمتع في الغالب بوضعية قانونية تجاه استغلال هذا النوع من السكنات، وفي الحقيقة أن ظاهرة مدن الأكواخ تنتشر في البلدان التي لا تمتلك برامج وسياسات سكنية واضحة، وتفتقر في الغالب إلى ما يسمى بالتخطيط الحضري. والجزائر واحدة من تلك الدول التي تعاني من هذه الظاهرة التي ترجع بدرجة كبيرة إلى الممارسات الاستعمارية التي حشدت وهجرت الجزائريين مغتصبة حقهم في العيش، وهذا ما صعب عليها بعد الاستقلال من احتواء ظاهرة مدن الأكواخ والتخلص منها.

بالرغم من كل ذلك لا نغفل تلك الشرائح التي تعيش في مدن الأكواخ والتي تشتق لنفسها أساليب اجتماعية وثقافية وسلوكية خاصة، تتعامل بها مع المجتمع وشرائحه المختلفة، كما أن لها بنيتها وأنساقها الفرعية وتفاعلاتها داخل الجماعة الحضرية التي تنتمي إليها، وهذه الشرائح يسمح المجتمع بتهميش أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، بينما في المقابل فإن الدولة والمجتمع تنتفع من استعمالها والتكسب من خلال قوة عملها.

أولا. مجتمع مدينة الأكواخ رؤية فاحصة:

تشكل ظاهرة مجتمع مدينة الأكواخ قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية والعربية منها، التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة بفعل النمو الحضري السريع، وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية،"رغم أن البلدان العربية قديما لم تعرف انتشارا للبيوت القصديرية في مدنها، لأن طبيعة الاقتصاد الحضري المتمثل في الصناعة الحرفية، والتجارة لم تكن بحاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة، ولكن الاحتكاك الاقتصادي والاستعمار في بداية القرن العشرين بين الدول العربية والدول الأوروبية، قد أدى إلى تغيرات حضرية مهمة أبرزها توسع حجم المدن وانتشار البيوت القصديرية بسبب نمو التجارة وبداية حركة التصنيع باستخدام التكنولوجيا الغربية، حيث بدأت المدن الرئيسية تشهد بداية زيادة تدريجية في أعداد السكان، وتزامن ذلك مع بداية نيل الدول العربية لاستقلالها، فقوي تيار الهجرة الريفية نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وعدم وجود سياسة زراعية قادرة على خلق الاستقرار

للسكان الريفيين، الشيء الذي دفعهم إلى النزوح باتجاه المدن واستقرار نسب كبيرة في أحياء الصفيح (البيوت القصديرية)[1].

وقد استخدم "بيار جيورج Pierre George" هذا الاسم لتمييز السكن الفوضوي الذي وجد نتيجة تكدس السكان في المدن الكبرى التابعة للبلدان الأقل نموا، هؤلاء السكان ليس لهم موارد رزق جاؤوا من الضواحي واحتلوا مجالا لا يستهان به من المدينة، وغالبا ما يكون هذا المجال عبارة عن مناطق معرضة للفيضانات أو أنها عبارة عن منحدرات. وقد بنيت هذه المباني بمواد تحصلوا عليها مجانا من أماكن القمامة أو الموانئ أو أماكن التخزين، وهي عبارة عن صفائح القصدير أو القش وتفتقر تماما إلى أبسط الشروط الصحية، كما تعكس صورة حقيقية عن فقر المساكن الريفية التي جاؤوا منها"[2].

ومن هذه الزاوية يبدو جليا أن مجتمع مدينة الأكواخ قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرة الهجرة الريفية والتحضر في كثير من البلدان النامية. ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديموغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنع، كلها عوامل ساهمت ومازالت تساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع وبروز مجتمع مدينة الاكواخ وسرعة تكاثرها في هذه البلدان، وأن سرعة تكاثرها الذي يشكل في هذه البلدان جزءا من عملية عامة للتغيرات الهيكلية المندرجة ضمن عملية أوسع وأشمل وهي الحداثة.

ويبدو أن هذه الأحياء تضم سكانا يمثلون فعلا إحدى الجماعات الأكثر استراتيجية لدراسة التحولات المجتمعية، خاصة وأن تمركزهم بأهم المدن يكون عادة مصحوبا بالتغيرات السياسية الثقافية الاجتماعية وكذا الوظيفية، بفعل عمليات التكيف والتفاعل بالوسط الحضري، وكلها بارزة بالأحياء المتخلفة وأضحت سمات عامة للتحضر وبالأخص خلال العقدين الأخيرين. ومن ثم يبدو جليا أن هذه الأحياء أصبحت خطوة طبيعية للتحضر، حيث تحولت إلى سمات عامة لمعظم المدن في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلى القول بأن نشأة هذه الأحياء ترتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية؛ مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية وحتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء. ومن نافلة القول أن نذكر أن هناك من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير محبذة وانحراف اجتماعي منبوذ، وهناك من ينظر إليها على أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر، مادام يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية[3].

ونستطيع أن نلمس خلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجاها واقعيا، يحاول تبرير نمو الأحياء المتخلفة كآلية لحل مشكل الإسكان. في هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أهمية تواجد الأحياء المتخلفة بمدن البلدان النامية، نظرا لما لها من قدرة على توفير مواقع سكنية رخيصة ومشيدة ذاتيا، وبالتالي فإن ملكية هذه السكنات تؤدي إلى تراكم الثروة والمال لدى سكانها.

والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه هؤلاء الباحثون يتمثل في نظرتهم إلى الأحياء المتخلفة على أنها تشكل على الأقل حلولا جزئية لمشكلة السكن والإسكان في المدن الفقيرة[4] ، وبالتالي فالنظرة السلبية نحو هذه الأحياء يجب أن تتغير لينظر إليها كجزء من عملية معاصرة للتنمية الاقتصادية والتحضر في البلدان النامية. وبغض النظر عن صحة أو خطأ هذه الطروحات فإن هناك انطباعا شائعا مؤداه أن مواقف الحكومات والمخططين باتجاه هذه الأحياء، قد تغيرت من السلبية إلى الإيجابية رغم معارضتهم لها في بداية الأمر. ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال الإشارة إلى أن هذه الأحياء قد برهنت على مر العقود توافقها مع أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية. ومن اللافت للنظر في هذا الإطار، أن المستفيدين من الأرض لإقامة سكناتهم يميلون في غالب الأحيان إلى تأييد الحكومات والأحزاب السياسية التي تساعدهم في الحصول على عقود الملكية، ويدفعون الضرائب مما يوفر مداخيل للدول الفقيرة، وهذا ما دفع بالحكومات إلى السعي الحثيث لترقية وتنمية الأحياء المتخلفة من خلال توفير الخدمات الضرورية، وتخصيص الفضاءات اللازمة لتوسيع هذه الأحياء مع إضفاء طابع الشرعية عليها.

وبرغم ما أسهمت به المحاولات السابقة من فهم لواقع الأحياء المتخلفة، إلا أنها لا تزال أبعد عن أن تقدم فهما شاملا لهذه الظاهرة التي اختلفت مسمياتها باختلاف دول العالم النامي، رغم اشتراكها في خصائصها والتي تكاد تكون واحدة في معظمها. كما يسجل التراث العلمي المتعلق بهذه الظاهرة محاولة أخرى لتصورها، احتفظ فيها أصحابها بالبعدين الإيكولوجي والاجتماعي مع التأكيد الواضح على البعد **الرسمي**، وهذا ما جعلهم يقرون أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة، محرومون من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بشكل عام. وعلى العموم تتميز هذه الأحياء في مجتمع المدينة ببعض الخصائص المشتركة:

فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية، وتعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها، سواء تابعة للدولة أو للخواص ودون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء. وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر

والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الإنسانية.

فظاهرة البناء الفوضوي هي ظاهرة تشوه النسيج العمراني، وتتنامى نتيجة الأنانية-المصلحة الخاصة-وقد تساهم في تكاثر هذه الظاهرة العديد من العوامل المختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل في الغالب الدخول الفردية وأزمة السكن والنمو الديمغرافي والهجرة الريفية، ومنها القانونية كضعف الوسائل الرقابية وغياب سياسة العقاب والردع.

ويبدو أن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إلى دراسات أكثر انضباطا ومنهجية للتشكيلات الاجتماعية في العالم النامي، ولتحليل أكثر واقعية للبنية الاجتماعية والوزن النوعي لكل طبقة وفئة فيها بشكل صحيح. والحقيقة أنه وعلى الرغم من الدراسات النظرية والميدانية التي ظهرت هنا وهناك، فإنه يلاحظ أنها أهملت وطمست كتلا حضارية هامة مهمشة، وركزت فقط على الفئات المنظمة من السكان في مدن البلدان النامية، هذا عدى اختلاط المفاهيم واضطرابها وتصور نظري ومنهجي حال دون تكوين رؤية واضحة وشاملة عن واقع الفئات الحضرية المهمشة في مدن البلدان النامية، وتزايد الوزن النوعي وأهمية الفئات الساكنة على أطراف المدن وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد أن ظلت لفترة طويلة على الهامش.

فالاتجاه الأول ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق " شبه ريفية " لم تتكامل بعد مع النمط الحضري، أما الاتجاه الثاني فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية أوسكار لويس عن ثقافة الفقر[5]. في حين نجد الاتجاه الثالث الذي يتزعمه الكثير من الدارسين أمثال: مانجي (MANGIN) وكرنليوس (QRNELIUS وليدز (A.LEEDS) ترنر (J.TURNER) ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية، وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية، حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة.

وفي هذا الإطار ينظر جون ترنر (J.TURNER) إلى الأحياء المتخلفة في ضوء أربع فرضيات أساسية:

– كظاهرة لنمو حضري عادي في ظل ظروف تاريخية غير عادية، وكقاطرة للتغير الاجتماعي، وكمنتوج للاختلاف بين الطلب الشعبي على السكن والمجتمع التأسيسي، وكظاهرة يمكن أن تكون تحت المراقبة عن طريق تشجيع المبادرة الشعبية من خلال توظيف المصادر المحلية[6].

– إن الأحياء المتخلفة من وجهة النظر هذه هي عبارة عن جزء كامل من عملية كاملة للتغير الاجتماعي في شكل تحضر مستمر. وفي هذا الصدد يؤكد كل من (J.TURNER و W.MANGIN) أن هذه الأحياء هي في نهاية الأمر ليست مشكلات في حد ذاتها، بل هي حلول لمشاكل اجتماعية معقدة[7]. وهكذا فإن تشكل الأحياء المتخلفة ما هي في الواقع إلا استجابة شعبية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع، ولا يمكن لها أن تصبح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر اللذين يتزايدون بوتيرة عالية.

وهناك كذلك دراسات هامة أجريت في العديد من المدن الأفريقية خلال عشريتي الثمانينات والتسعينيات، وخلصت إلى التأكيد على أن الأنواع المنتشرة من الأحياء المتخلفة في هذه المدن بإمكانها توفير حلول مؤقتة لمشاكل صعبة ومعقدة سواء كانت هذه المشاكل ذات طابع سياسي أو فيزيقي أو تخطيطي في المناطق الحضرية[8].

وانطلاقا من هذه الدراسات يبدو جليا أن الأحياء المتخلفة تلعب دورا فعالا في عملية النمو الحضري للبلدان النامية، وتعكس بصدق واقعها الذي يتردى يوما بعد يوم، في ظل وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وفشل السياسات الحضرية في تجسيد طموحات وتطلعات السكان، خاصة فيما يتعلق بتوفير السكن والعمل والخدمات الحضرية الضرورية. والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمته هذه الدراسات يتمثل في نظرتها إلى الأحياء المتخلفة على أنها ليست دائما رمزا للتخلف والتقهقر، بل يمكن أن تكون الخطوة الأولى من حالة اللاسكن إلى السكن أو كما وصفها "أبراهام. ش ABRAMS.CH " محطة السير على الطريق من الفقر المدقع إلى الأمل[9].

ويؤسس سلزبخر (R.M.SOLZBAHER) على ذلك قضية أخرى، هي أن الأحياء المتخلفة عادة ما تقوم بوظيفة هامة تتمثل في استقبال المهاجرين الجدد على اعتبار أنها توفر إقامات منخفضة الأسعار نسبيا ومتواجدة بالقرب من مركز المدينة[10].

ولقد قاده هذا الطرح إلى الإشارة بأنه عند تحديد سكنات المناطق المتخلفة يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية:

1. الظروف الفيزيقية للمنطقة؛ أي ظروف السكن الداخلية والخارجية، الازدحام، الظروف الصحية.
2. انعدام الاستفادة من الخدمات التي من شانها توفير الراحة لسكان المنطقة.
3. الصورة أو الصور الاجتماعية المحمولة في أذهان السكان المحليين عن المنطقة، وكذا الصورة الذاتية للسكان أنفسهم[11].

1.انعدام التنظيم الاجتماعي الفعال:

رغم أن السكن في الأحياء المتخلفة يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات شدة الازدحام والاختناق، فإن هناك عناصر أخرى تتميز بها وهذا ما أقره "مارشال كلينر Clinard marchel"، حينما أشار إلى أنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني مستويات الصحة وممارستها، السلوكيات الانحرافية والانعزال الاجتماعي واللامبالاة. وبذلك يبدو واضحا أن سكان الأحياء المتخلفة معزولون عن بنيات السلطة العامة ويعاملون بطريقة ازدرائية بحكم احتلالهم المواقع الدنيا في البنية الاجتماعي [12]، كذلك فإن كثيرا من الدراسات الحضرية تنظر إلى هذه الأحياء على أنها مكان للترقية واستكمال الشخصية ومكان لتحقيق الاستقلالية والقناعة والرضا. وفي ضوء هذه الاعتبارات تقسم الأحياء المتخلفة إلى مجموعة من الأنماط.

والواقع إن JR.Seely يعد من أبرز الباحثين الذين قسموها إلى أحياء اليأس أو مكان المحتاجين الدائمين، باعتبارها القدر الأخير لسكان عانوا فشلا كاملا وإحباطا كليا في الحياة.

والنمط الثاني هو إحياء الأمل أو مكان الانتهازيين بين المؤقتين الذين يستعملون خدمات في هذه الأحياء، والتي تتميز بالانخفاض للصعود والتسلق في السلم الاجتماعي[13].

ويبدو أن هذه الخصائص تتسم بنوع من المبالغة وعدم التحديد، فخلال الثمانينات بدأ العالم النامي يعرف تحولات كبيرة أدت إلى تحول الأحياء التي وصفت بأحياء اليأس إلى أحياء الأمل والعكس صحيح، والحقيقة أن هذا التحول مصدره الأساسي هو التغيرات التي حدثت على المستوى الماكرو – اقتصادي، وتسيير الأزمة الاقتصادية في اقتصاديات البلدان النامية، إلى جانب تطبيق سياسة التقشف وما ترتب عنها من آثار سلبية على مستوى معيشة أغلب السكان.

وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن التأكيد مرة أخرى على أن وصف الأحياء المتخلفة في البلدان النامية بالاحتلال أو الاستيطان غير الشرعي للأرض، تقرة الأمم المتحدة التي تعاملت مع هذه الأحياء كاحتلال غير شرعي للأرض من طرف ذوي الدخول المنخفضة.

إن مسألة الشرعية هي في حد ذاتها موضوع شائك وصعب التحديد، خاصة وأن الكثير من المستوطنات أو الأحياء غير الشرعية تحمل خصائص الشرعية واللاشرعية، وهذا بدوره غالبا ما يخلق مشاكل عويصة بين ساكني هذه الأحياء والسلطات، أو حتى بين ساكني هذه الأحياء وأصحاب الأراضي أو المالكين الشرعيين لها.

وفي هذا السياق تؤكد كثير من الدراسات على أن هذا الأحياء هي في الواقع مناطق سكنية لذوي الدخول الضعيفة، وهي في نفس الوقت غير خاضعة للرقابة ولا تتمتع بوضعية قانونية واضحة تجاه استغلال الأرض والاستمرار بها. والواقع أن هذه القضية قد حظيت باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي الحديث، الذي ربط بين تزايد الأحياء المختلفة وبين النمو السريع للمدن في البلدان النامية، وخاصة خلال العقدين الأخيرين، ولقد تميزت هذه الأحياء ببناءاتها غير المطابقة للمقاييس العلمية والحضرية بسبب طريقة البناء المتبعة والمتسمة بالعفوية والسرعة ونقص المهنية. إنها نتيجة منطقية لسلوكيات سكانها الذين لا يستطيعون تحمل الأعباء، ويرفضون الامتثال للمقاييس العلمية والحضرية في عملية تشييد البناءات.

وعلى العموم تؤكد الشواهد الواقعية أن معظم الأحياء المتخلفة تتكاثر في البلدان التي تفتقر إلى التخطيط الحضري، حيث تتفاقم هذه الوضعية نتيجة انعدام سياسة سكنية واضحة، وهذا بدوره نابع من نقص الاهتمام بالجانب الاجتماعي وانعدام التجربة في التخطيط، وفي غالب الأحيان نتيجة أولويات الاستثمار التي تشجع سياسة التصنيع والدفاع على حساب الرفاه الاجتماعي.

وبناء على ما تقدم يبدو واضحا أن السياسات الاجتماعية إزاء ظاهرة سكان الأحياء المتخلفة، تواجه قصور الإمكانات من جهة وحدة المشاكل القائمة وتردي الأوضاع من جهة أخرى، وزيادة الكثافة السكانية ومعدلات الزيادة الطبيعية من جهة ثالثة؛ وبذلك تعجز هذه السياسات عن تقديم حلول جديدة وفعالة أو القيام بإسهامات ذات معنى لزيادة فعالية البيئة الأساسية في مدن العالم النامي، وبخاصة بالنسبة للمستوطنات الهامشية التي تزداد أوضاعها سوءا بمرور الوقت.

ثانيا. الأحياء المتخلفة في الجزائر " رؤية واقعية ":

تشكل الأحياء المتخلفة معضلة حقيقية سواء على المستوى التنظيري -الأكاديمي-الإمبريقي، أو على المستوى السياسي، في الوقت الذي نحن فيه أمام المواقف الثقافية القروية وأنماط التنظيم، فإننا أمام تغيير تدريجي وتكيف مع متطلبات الوجود الحضري. وغير خاف فإن الفعل الاجتماعي والسياسة عبارة عن قنوات أساسية لمشاركة السكان، وبالتالي تكيفهم مع الحياة الحضرية.

يبدو أنه لا توجد هناك مجهودات قد بذلت للقيام بدراسة كاملة ومتكاملة عن سكان هذه الأحياء في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بمدى تكيفهم مع الحياة الحضرية للمدينة. ومن المعلوم أن المعلومات المتوفرة حول سكان الأكواخ هي معلومات عامة غير دقيقة وغير علمية، ليس فقط لأهداف التخطيط، وإنما كذلك لعدم ملاءمتها لفهم طبيعة وحجم المشكل الحضري الجزائري. إن التقديرات المختلفة لحجم السكان عامة وسكان الأكواخ خاصة عادة ما تبنى على توقعات غير علمية، وبما أن

الأرقام حول ظاهرة الأحياء المختلفة في تغير مستمر وسرعة فائقة، الأمر الذي يجعل هذه المعلومات سرعان ما تفقد دلالتها.

فحسب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 أن 40.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 و10 أفراد، كما يظهر على الخصوص أن نسبة 8.5% من المساكن تضم كل منها 11شخص أو أكثر، وبعبارة أخرى فإن 320 ألف مسكن تشغلها أسر عدد أفرادها 11فردا فما فوق[14].

ومن ناحية أخرى تطرح ظاهرة سكان الأكواخ في الوقت الحاضر مشكلا عويصا وحساسا، وهو أزمة السكن في الجزائر، هذه الأزمة دفعتنا إلى القيام بدراسة عن مشكلة الأحياء المتخلفة في سياق المجتمع الجزائري الذي يعرف نموا حضريا مذهلا، وتوسعا كبيرا في البيئات الحضرية التي تزداد تدهورا يوما بعد يوم، بسبب غياب التخطيط الحضري وفشل السياسات الحضرية.

إن تركيز البحث على سكان الأحياء المتخلفة بالجزائر كدراسة حالة للتهميش، قد أخذ بعين الاعتبار المسائل الأساسية الآتية:

– سكان الأكواخ في الجزائر نتاج عمليات تاريخية كبرى ترجع إلى الحقبة الاستعمارية، " أين هدمت زمن الاستعمار الفرنسي الآلاف من البيوت وهجر ساكنيها إلى المحتشدات والتجمعات السكانية، الشيء الذي خلق الكثير من المشاكل للسلطات الجزائرية بعد الاستقلال، وازدادت الأحياء القصديرية وأزمة السكن بسبب الهجرة الريفية نحو المدن"[15].

– إن ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية وعملية التحضر في الجزائر هي قاعدة لفهم تنمية وتطور ظاهرة سكان الأكواخ،" حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى أن الهجرة الريفية اتجاه المدن سببه التضخم السكاني في أهم المدن الجزائرية، مثل الجزائر العاصمة ووهران و قسنطينة" [16].

– إن تطور ظاهرة سكان الأكواخ في الجزائر هي نتيجة وتعبير عن:

- تحضر سريع وغير مخطط.
- مصدر وفعل استمرار أنماط لتحضر من الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا.
- تزايد ظاهرة الهجرة وارتفاع وتائرها بسبب السياسة السكنية غير السليمة، مع عدم إعطاء أهمية لسكان الأكواخ.
- مصدر وفعل استراتيجية التصنيع والتنمية التي وجهت اتجاه الهجرة نحو مراكز حضرية خاصة.

هناك طبعا خطورة ومغامرة في تعميم الأحكام من خلال دراسة حالة فقط، يجب النظر إلى هذه الدراسات كمحاولة تخضع للاختبار عن طريق دراسات أخرى في المستقبل، وتبقى نتائج واستنتاجات هذه الدراسات في حاجة لدراسة أخرى وفي حاجة للتعمق أكثر حول حياة سكان الأحياء المختلفة.

وبالرغم من الدور الذي تلعبه هذه الفئات الساكنة بهذه الأحياء فهي مازالت بدون تحديد واضح. ويبدو أن هناك فجوة بين الواقع الملموس والمعيش لهذه الفئات وبين رؤية الفكر النظري لها، الذي مازال عاجزا عن توظيفها بدقة وتحديد هويتها، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات كلها تبحث عن محاولة لأن تعبر عن هذه الظاهرة مفهوميا.

إن التأمل والمعالجة لكثير من القضايا المرتبطة بالتشكيلات الاجتماعية وتحديد طبيعتها قد يسمح لنا بمعرفة هذه الفئات المسماة بالهامشية أو سكان الأحياء المتخلفة أو واضعي اليد، ويبدو أن هذه الأوصاف ليست سوى أوصاف تعبر عن ثقافات مختلفة تنتمي إلى حقول تختلط بالجوانب السلبية لتلك الظواهر وليس توصيفها توصيفا علميا.

يرجع تاريخ تعمير هذه المناطق العشوائية إلى عصر الاستعمار، وخاصة نهاية الخمسينات وبداية الستينيات حين ظهرت مجموعة من البيوت مشيدة بمواد أولية، وذلك نتيجة للسياسة الاستعمارية وسياسة الأرض المحروقة وسياسة التجميع. ولقد تفاقمت المشكلة بعد الاستقلال حين اتجهت في أعقاب ذلك ولأسباب مختلفة مئات من الأسر وقامت ببناء بيوتها بصورة عشوائية، واستمرت هذه الوتيرة على حالها تقريبا بداية التسعينات بسبب السياسات المتعاقبة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة وكما فعلت في مناطق أخرى وخلال الثمانينات، حاولت استخدام طرق عديدة لهدم هذه المساكن وإخلاء السكان إلا أنها فشلت، فقررت الدولة آنذاك ومن خلال أجهزتها التنفيذية المحلية المتعاقبة وقف تنفيذ قرارات الترحيل والتهديم، وتأكدت هذه الجهات المختصة أنه لا مناص من الاعتراف بالأمر الواقع.

ورغم اكتظاظ هذه المناطق بالسكان فهي محرومة من الخدمات كالمياه والكهرباء والصرف الصحي، ومن ثم قام السكان وبمجهوداتهم الخاصة بتوصيل الشبكات الكهربائية لهذه المنطقة من المساكن المجاورة، أما المياه فقد تم نقلها للمنطقة من خلال حنفية واحدة مشتركة.

وتضم هذه المدن الفئات الآتية:

- الأسر الحضرية الفقيرة تعذر عليها أن تجد مأوى لها في المدينة.
- الأسر الحضرية التي تضررت نتيجة لانهيار مساكنها وفشلت في السكن في المدينة.

– الأسر الريفية المهاجرة التي تعذر عليها الحصول على مسكن ويعمل أربابها بالقطاعات الرسمية أو بالمهن الهامشية والقطاع الخاص بالمدينة.

1.الخصائص الأساسية لمدن الأكواخ في الجزائر:

تمثل المناطق العشوائية في الجزائر مجتمعا شابا يضم القوة العاملة، سواء الماهرة أو غير الماهرة التي همشها المجتمع اجتماعيا، وامتنعت مؤسساته المختلفة سواء المؤسسات الولائية والبلدية أو حتى الوطنية عن توفير المسكن المناسب لها، فسكنت بصورة غير شرعية وغير إنسانية في مناطق الأطراف.

2.أساليب حياة الأسر الجزائرية في مدن الأكواخ:

جل أرباب الأسر يأملون في تعليم أولادهم حتى يصلوا إلى مرحلة التعليم العالي نظرا لحرمان أوليائهم من هذه الخاصية وهي التعليم، ويأمل أسر مدن الأكواخ تقريبا استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ونعتقد في هذا الإطار أن هذه الأسر بدأت تفكر في التنظيم بعد تضخم حجمها كنتيجة للزواج المبكر، سواء في الريف أو في المنطقة أو حتى لصعوبة تلبية متطلبات الحياة اليومية، ولكن هناك أسر قليلة جدا بررت رفضها لاستخدامها وسائل تنظيم الأسرة لأسباب دينية وأخرى اجتماعية، فهذه الأسر تعيش في محيط العادات والتقاليد والأعراف التي شبوا في أحضانها سواء في المناطق الريفية أو الحضرية التي جاءوا منها.

3. الدخل والإنفاق والسكن لدى قاطني الأكواخ في الجزائر:

أوضحت الكثير من الدراسات الحقلية أن نسبة عالية تعمل بأعمال حرفية وبالتجارة البسيطة بعد الانتهاء من أعمالهم الأساسية، وأن هناك نسبة عالية تعمل بصفة دائمة، أما نسبة الزوجات في العمل فهي ضعيفة جدا؛ بمعنى أن الزوجة عادة لا تعمل ويرجع ذلك إلى سيادة نسق القيم التقليدي الذي يشجع كل العنصر النسوي.

كما اتضح أن جل المساكن مشيد بخليط من الطوب الإسمنتي والزنك والأخشاب أو مواد أخرى، واللافت للنظر أن معظم البيوت قد شيد بمواد أولية ولم يراع في عملية البناء عمق الأساس وصلابة الحيطان ونوعية المواد المستخدمة، والكثير يأمل في الانتقال لمساكن في مناطق مجاورة تتوفر فيها المياه وتستوعب أسرهم كبيرة الحجم. " وإضافة إلى هذا يوجد 600 ألف مسكن في حالة سيئة جدا حسب تقديرات الديوان الوطني للسكن في بداية، وفي هذا الإطار يمكننا ذكر كمثال الجزائر العاصمة التي سجلت لوحدها أكثر من 3000 بناية سكنية مهددة بالانهيار، و3500 سكن فوضوي مقام على سطوح العمارات في الأحياء الشعبية"[17]، ومعظم هؤلاء يقنطون في حجرة أو حجرتين تضيق بالسكان

فيها، وأنهم يرغبون في أن يتاح لهم بناء مساكنهم بالإسمنت والطوب الأحمر والمواد العصرية إذا سمحت لهم الدولة بذلك. واللافت للنظر أيضا أن جل الأسر تدرك أن أحلامها المتصلة بتغيير المسكن من الصعب تحقيقها، بل إن الدولة تنظر إلى طريقة استحواذهم على هذه المنطقة قد تم بصورة غير شرعية وفوضوية، لذلك فان استجابة الدولة لقطاع الإسكان غير الرسمي لا يتم عن تفهمها للأسباب الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بذلك، والتي دفعت هؤلاء السكان للاستيطان بمدن الأكواخ، بل يتم عن رغبة عكسية من طرف السلطات المحلية لإجلائهم من هذه المنطقة لتحقق انضباطا وانتصارا على حساب هذه الشرائح الفقيرة في المنطقة.

وربما أمكن القول إنه لولا خشية الدولة أو بالأحرى السلطات المحلية من انتفاضة شعبية من طرف هؤلاء السكان لأمكن أن تقوم الدولة بترحيلهم بالقوة كما فعلت في مرات عديدة.

5. مشكلات مدن الأكواخ وساكنيها في الجزائر:

إن مشكلات مدن الأكواخ تتمحور حول مشكلة عدم توفر المياه وتعبيد الطرق ومن وجهة نظر السكان، فان الدولة هي التي يقع عليها عبء الإصلاح. إن مشكلات هذه المدن تتمثل في الافتقار للخدمات الصحية وقسم الشرطة وعدم كفاية المواصلات وغلائها والافتقاد للسوق والصرف الصحي، وشوارع المنطقة غير ممهدة وغير مرصوفة.

وغني عن القول إن هذه الشرائح التي همشها المجتمع ولم تهمش نفسها قد حرمت تماما كما هو واضح من البنية الأساسية المناسبة والخدمات الحياتية الضرورية، وأن لامبالاة الدولة هي العامل الأساسي الذي أدى إلى تفاقم الأمور، وأنهم حين عاملتهم الدولة كسكان مهمشين ازدادت أحوالهم سوء. " بالإضافة إلى تباين العوامل الاقتصادية بين المناطق، ذلك أن قلة فرص العمل وارتفاع معدل البطالة وقلت الاستثمار وانعدامه في غالب الأحيان في كثير من المناطق الريفية، كان سببا كبيرا في تنامي ظاهرة الهجرة الريفية" [18].

" إلى جانب الحالة الاقتصادية المتسمة بالفقر والعوز والاحتياج، والوضع المتأزم لسوق العمل ووضعية السكن المتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر الجزائرية، توجد مظاهر أخرى فيها الكثير من الدلائل عن تدهور الحالة الصحية لأفراد الأسر المعوزة، التي تعاني من أمراض الفقر نتيجة النقص في كمية الاستهلاك الغذائي ونوعيته، أو نتيجة تدني الأوضاع السكنية التي تجعل الكثير من الأسر المعوزة تضطر إلى العيش في مناطق موبوءة بالأوساخ والأمراض لا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة" [19].

5. دور السكان في تحسين أحوال مدن الأكواخ في الجزائر:

إن سكان مدن الأكواخ بالجزائر يقدمون صورة واقعية عن التهميش والإقصاء، حيث يتعرضون للحرمان من الخدمات الأساسية من جهة ثم إنهم يعجزون عن بناء بيوتهم بصورة مستقرة من جهة ثانية، فهم معرضون للطرد في أية لحظة مما يؤدي إلى خلق مجتمع مشوه عمرانيا تسوده العشوائية وعدم التخطيط.

ويجب أن نؤكد أن هذه الشرائح يمكن أن تتحول إذا دفعت دفعا لإخلاء المنطقة، أو زادت الضغوط الاقتصادية والثقافية عليها إلى قوة يسهل تحريكها من خلال الغير، بصورة غير مأمونة للتنفيس عن هذه الوضعية وبخاصة لإحساس هذه الشرائح بافتقاد العدالة الاجتماعية، رغم أن هذه الشرائح وكما تؤكده بعض الدراسات ليست مهمشة سياسيا ولا ثقافيا ولا اقتصاديا، إنما هي مهمشة إيكولوجيا.

إن بعض ملامح الهامشية الاقتصادية أو الهامشية في سوق العمل في مدن الأكواخ، أوضحت أن جل السكان في هذه المدن يعملون في قطاعات مختلفة، وأن معظم العاملين قد استقروا بمرور الوقت في المجالات والمهن التي يعملون بها سواء في مجال الخدمات أو التجارة أو الصناعة. ويختلف الأجر الشهري أو حتى اليومي باختلاف نوع المهنة والمنطقة التي يعمل بها الشخص، وقد اتضح أنه ورغم بعض الشروط المعينة لعمال العمل في قطاع ما، فإن سكان مدن الأكواخ استطاعوا أن يندمجوا في هذه القطاعات والتي تتطلب بعض المهارات المكتسبة، كما تختلف شروط العمل من نشاط اقتصادي لآخر بحسب متطلبات كل نشاط اقتصادي، وبحسب طبيعة المنطقة الحضرية التي يوجد بها العمال.

6. سكان الأكواخ والاندماج داخل المدن الجزائرية:

إن القضية التي تبدو أكثر أهمية وإلحاحا تتصل بموقع هؤلاء السكان-المهمشين حضريا-داخل مدن الجزائر، والدور السياسي الذي يمكن أن يلعبوه من خلال أفعالهم السياسية المتعلقة بالسلوك الانتخابي، والانتماءات السياسية والتنظيمات الاجتماعية التي تعتبر الوسائل الفعالة التي من خلالها يتم التكيف مع الحياة الحضرية.

وضمن هذا السياق تؤكد الشواهد الواقعية أن هؤلاء السكان لم تكن لديهم تطلعات اقتصادية عالية، أو تطلعات سياسية قبل هجرتهم إلى هذه المنطقة، إلا أن الحياة الحضرية ذاتها والأحداث التي عاشتها وتعشيها الجزائر، قد أسهمت في رفع مستوى هذه التطلعات، فرغم إحساسهم بالازدواجية

الحضرية وحدة التباين الطبقي والاجتماعي والثقافي، فإنهم يشكلون قوة سياسة قادرة على التأثير السياسي برغم افتقادهم لبعض عناصر هذه القوة، لذلك وكما أكدت عليه كثير من الدراسات؛ فإن الحد من نمو هذه الأحياء لا يقضي فقط على الهامشية الحضرية، ولكنه قد يبطل أيضا فتيلا سياسا محتملا.

" وقد زاد من حدة تدهور الحالة العامة للسكن بالجزائر الوضع الأمني الخطير على مستوى الأرياف خاصة، مما أدى إلى نزوح جماعي إلى الأماكن الأكثر أمنا على أطراف المدن الكبرى، فتفاقمت ظاهرة مدن الأكواخ على مستوى كل التراب الوطني، حيث يوجد حاليا ما يقرب من524000 سكن قصديري موزعة عبر التراب الوطني، هذه السكنات المشيدة فوق 3.791 موقع توجد على مستوى 1323 بلدية إلى غاية سنة 2020" [20].

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة قد أوضحت أن الهامشية الحضرية مرتبطة بالهامشية السياسية؛ بمعنى السلبية السياسية وعدم الاهتمام بالقضايا العامة، إلا أن الأحداث الفعلية في مدن الجزائر قد برهنت على أن هؤلاء السكان قد يلعبون دورا حاسما في بعض الأزمات السياسية، وأن قادة الأحزاب يسعون دائما إلى كسب تأييدهم في المواقف الانتخابية من خلال التعهد بتزويد أحيائهم بالخدمات الحضرية الضرورية. فلقد بينت كثير من الدراسات الحضرية حقائق كثيرة تفند مقولات عديدة تتعلق بتدني المشاركة السياسية والاجتماعية، في القرارات المتصلة بالمشاركة السياسية والقرارات المتصلة بتحسين المنطقة التي يقيمون بها.

7. سكان من الأكواخ في الجزائر وثقافة الفقر:

لقد أبدى كثير من العلماء الاجتماعيين والأنثروبولوجيين اهتماما كبيرا بدراسة العناصر الثقافية المميزة للأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث، ويعد "أوسكار لويس LEWIS.O" من أبرز العلماء الاجتماعيين اهتماما بهذه العناصر، حتى إن اسمه قد ارتبط بمصطلح " ثقافة الفقر " Culture of poverty.

ومن وجهة نظر "لويس" فإن هذه الثقافة أو بالأحرى عناصرها تنتشر في الأحياء المتخلفة الفقيرة، وتصبح من السمات الشائعة التي تميز سلوكات وتصرفات سكان هذه الأحياء، ومن أهم عناصرها: ارتفاع معدلات الوفيات، انخفاض متوسطات الأعمار، انتشار الأمية، المشاركة السياسية الضعيفة، وغيرها من العناصر التي تشكل جزء لا يتجزأ من متطلبات حياتهم اليومية، ثم توصل بعد ذلك إلى حقيقة أساسية هي أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به؛ بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا. وعلى الرغم من أن دراسات لويس قد أثارت انتقادات منهجية وسياسية عديدة، إلا أنها قد

لفتت الأنظار إلى أهمية مفهوم " ثقافة الفقر " كوسيلة لفهم كثير من الظواهر الحضرية في مدن البلدان النامية.

من الصعب إذن القول بأن الثقافة الريفية تسيطر على سكان هذه المناطق من المهاجرين الريفيين؛ إذ أن نسبة معتبرة من هؤلاء المهاجرين قد أتوا من مدن أخرى مجاورة، وأن كثيرا من هؤلاء الريفيين المهاجرين قد اتصلوا بالمدينة قبل هجرتهم إليها من خلال الزيارات للأقارب الحضريين؛ ومعنى ذلك أن هؤلاء لا يفتقرون – بالضرورة – إلى الأساليب التي تمكنهم من التكيف مع الحياة الحضرية، وفضلا عن ما سبق أشارت هذه الدراسة إلى أهمية مرونة البناء الاجتماعي للأحياء المتخلفة وكيف أن مفاهيم جامدة لثقافة الفقر، قد تحول دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقة. وبغض النظر عن الاختلافات التفصيلية بين علماء الأنثروبولوجيا الحضرية حول العناصر الثقافية المختلفة المميزة للأحياء المختلفة في مدن البلدان النامية، فإنه يجب علينا ألا نبقى سجيني النظريات الغربية المفسرة للبناءات الطبقية الحضرية في الدول الصناعية.

إن البناء الطبقي الحضري في الجزائر عامة قد تشكل من خلال عوامل اجتماعية اقتصادية ثقافية وسياسية وتاريخية خاصة، وعليه يمكن إدراك مدى الخصوصية التي تميز هذا البناء، وهذا ما يساعد بطبيعة الحال على فهم أفضل لطبيعة المشكلات التي تواجهها المدن والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى ظهور الأحياء المتخلفة والمناطق الحضرية والعشوائية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المدن ليست بمؤقتة وماهي إلا ظاهرة حضرية دائمة، تضرب بجذورها في أعماق البناء الاجتماعي – الاقتصادي، ومن الصعب تفسير نشأة هذه المدن ونموها بمعزل عن الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والتاريخية التي مرت بها وما زالت تخبرها بفعل التحولات السريعة والمشكلات المصاحبة لها. " و لقد وجد في ميدان السكن اختلال توازني كبير بين النمو الديمغرافي السريع وبين نمو البناءات السكنية، ويقدر العجز الحالي للسكن بأكثر من مليون سكن مع طلب إضافي قدره 600.000 سكن في سنة 2020، بينما وتيرة الإنجاز لا تتجاوز الثماني ألف وحدة سكنية في السنة " [21] .

8. سكان الأكواخ والتكيف الحضري:

إن المهاجرين الجدد إلى مدن الأكواخ يلقون مساعدة كبيرة من زملائهم القدامى، سواء فيما يتعلق بالحصول على أعمال تتناسب مع قدراتهم أو التكيف مع الثقافة الحضرية بوجه عام، كما أن القادمين إلى مدن الأكواخ يلتحقون عادة بأعمال بسيطة -كالتجارة المتجولة -التي لا تتطلب منهم تكيفا شخصيا كبيرا. وتلعب جماعات القرابة والجيرة دورا هاما في تكيف المهاجرين مع الحياة

الحضرية، إذ أن هؤلاء المهاجرين يكونون تصورات معينة عن الفرص المهنية المتاحة في المدن قبل وصولهم إليها، وذلك من خلال المهاجرين القدامى الذين يزورون قراهم الأصلية من وقت لآخر، ومن ذلك يبدو واضحا أن العلاقات القرابية تلعب دورا كبيرا في مساعدة المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة.

وإذا كانت حركة المهاجرين إلى مدن الأكواخ تتوقف على العوامل الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن قرار كل مهاجر بالانتقال إلى المدينة والتكيف مع حياتها، إنما يتوقف على دوافعه وإمكانياته الذاتية؛ فكلما كبر سن المهاجر إلى المدينة قلت فرص مشاركته في الحياة الحضرية عموما، وازدادت صلته بالثقافة الريفية التي كان ينتمي إليها، كذلك فإن التعليم يلعب دورا وسيطا بالغ الأهمية، فذوو المؤهلات التعليمية العليا وحتى المتوسطة يتكاملون بشكل أقوى وأعمق مع الحياة الحضرية، ابتداء من العلاقات الشخصية حتى وسائل الاتصال الجماهيري. إن التكيف الحضري يتوقف على مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والثقافية، ولكن الوصول إلى نظرية عامة تفسر كل ذلك في الجزائر فلا يزال أملا بعيد المنال للندرة النسبية للدراسات التي تتناول التكيف الحضري في المجتمع الجزائري.

خاتمة:

الأوضاع السيئة لمدن الأكواخ في الجزائر والحياة المتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر، والتي تتصف بالاكتظاظ والضيق والنقص الفاضح في الشروط الصحية، يدل على التهميش الكبير الذي تعيشه هذه الشريحة من المجتمع الجزائري.

فإن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل أحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة، إذ إنها ظاهرة تفجر في الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها المتسع، وإن المشاركة الاجتماعية والسياسية لهذه الشرائح غير متدنية، ولهذه الشرائح ولاء وانتماء للمجتمع المدني، ومشاركتهم قوية في تحسين أوضاعهم في مجتمعاتهم المحلية، مما يحسن الأوضاع القائمة بمرور الوقت وهو ما يعكس كذلك ارتفاع في الوعي والإدراك.

لقد كشفت الكثير من الدراسات عن ميكانيزمات الهامشية وأبعادها الحقيقية، حتى تتمكن الدولة من انتهاج سياسة تكفل حماية هذه الشرائح من الاستغلال الذي تتعرض له، سواء على يد الطفيليين أو حتى على يد بعض الأحزاب التي ربما تؤدي إلى تعبئتهم بصورة غير مقصودة منهم لتحقيق مآرب مشبوهة. وهكذا يصبح النظام المسؤول عن تهميشهم الخاسر الحقيقي نتيجة تقاعسه عن إصلاح أوضاعهم ليشعروا بالحرية والأمن والعدالة الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس يبدو جليا أن حل مشكلات سكان مدن الأكواخ، لا يكمن في تقديم السلطات المحلية لبعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية، والاقتصادية بهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقاتها البشرية التي يمكن إذا أحسن استغلالها، أن تدعم جهود التنمية المتواصلة وتجدد آمالها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لصالح المجتمع كله.

الهوامش والمراجع:

1. أحمد لردم: البيوت القصديرية وعلاقتها بجنوح الأحداث، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر العاصمة، 2008/2007م ص، ص 48، 49.
2. تكواشت جمال: الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009/2008م، ص08.
3. *TOUHAMI.BRAHIM:"The bindonvilles as transitional adaptation phase to urban life" (DOCTORAT D'ETAT) University of Constantine .1997.unpublished.*
4. *Mangin.W: (Latin American Squatter Settlements: A problem and a solution), Latin American Research Review, vol.2, N3.1967.p 67.*
5. *Lewis .O- The children of Sanchez: Autobiography of a Mexican family .New york.1963.*
6. *Turner,J.E: Housing by people: Towards Autonomy in building environments . Marion Boyars. London 1976.*
7. *Mangin.W (ed): Peasants in cities: Readings in the Anthropology of urbanization. Boston, 1970.*
8. *(Ibid)*
9. *Abrams .Ch: Housing in the ModernWorld _ London .1966.p4.*
10. *SoLzbaher.Rm. East Africa's slum problem: Makerere Institute of social research, Kampala, 1970.p45.*
11. *Ibid.*
12. *Clinard.M: slums and community development in self-help. The free press. N.Y.1966.p3*

13. . *Seeley.J.R.The slum: Its nature, use and users, in journal of the American Institute of planners, 26 (feb) 1959.pp10-11.*

14. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1998.

15. أحمد لردم: مرجع سابق، ص 65.

16. المرجع نفسه: ص63.

17. بقادة زينب حميدة: المشكلات المطروحة في واقع الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأبناء، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 09 و10 أفريل 2013.

18. أحمد لردم: مرجع سابق، ص58.

19. بقادة زينب حميدة: مرجع سابق.

20. المرجع نفسه.

21. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2000.